

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: 8.8 مليون م² مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال عام 2021

يشير التقرير الشهري الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة حول رخص الأبنية في المملكة خلال عام 2021، أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بلغت نحو 8747 ألف م²، مقارنة مع 5721 ألف م² خلال عام 2020، بارتفاع نسبته 52.9%. وبلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 26,720 رخصة خلال عام 2021، مقارنة مع 19,200 رخصة خلال عام 2020 بارتفاع نسبته 39.2%. وبلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال عام 2021 نحو 7685 ألف م²، مقارنة مع نحو 4960 ألف م² خلال عام 2020، بارتفاع نسبته 54.9%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال عام 2021 نحو 1062 ألف م²، مقارنة مع نحو 761 ألف م² خلال عام 2020، بارتفاع نسبته 39.6%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال عام 2021 ما نسبته 87.9% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 12.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

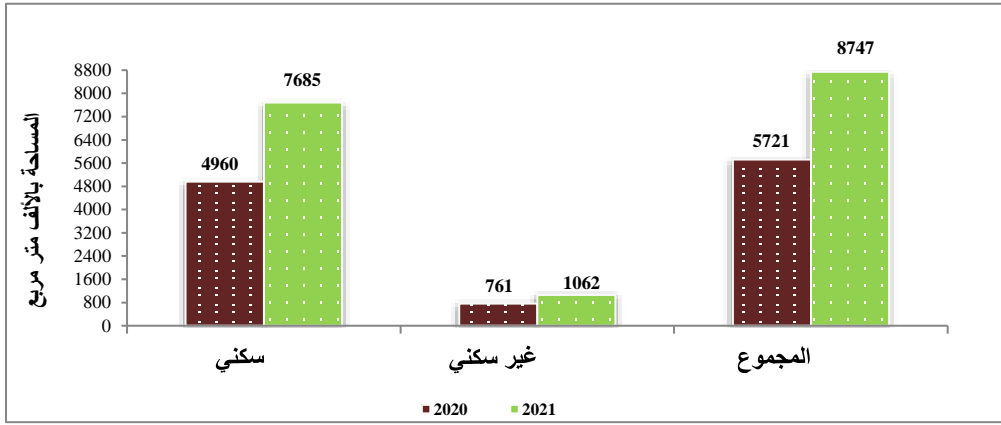
وعلى مستوى الأقاليم، بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 67.1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 23.4% وإقليم الجنوب ما نسبته 9.5%. وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 64.2% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال عام 2021، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 35.8%. وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 5618 ألف م² خلال عام 2021 مقابل نحو 3258 ألف م² خلال عام 2020، بارتفاع نسبته 72.4%.

الشكل (1): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب المحافظة خلال عام 2021

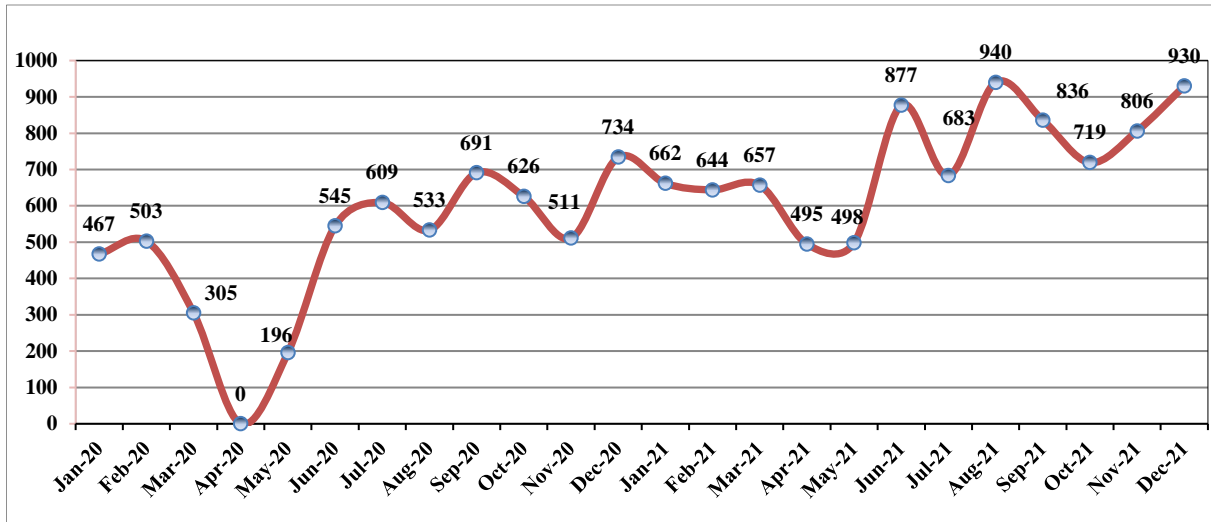


أما على مستوى شهر كانون الأول لعام 2021، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2436 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 930 ألف م² مقارنة مع 734 ألف م² خلال نفس الشهر عام 2020، بارتفاع نسبته 26.7%.

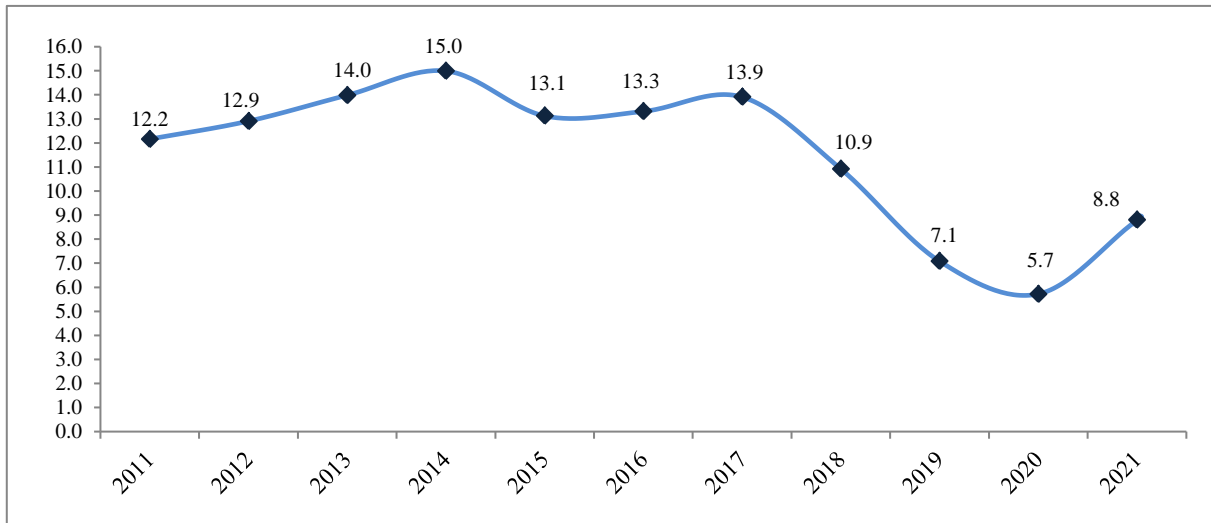
الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال عامي 2020 و 2021



الشكل (3): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2020 و 2021 (بالآلاف متر مربع)



الشكل (4): إجمالي المساحة المرخصة في المملكة خلال الأعوام 2011 - 2021 (بالمليون متر مربع)



توفر دائرة الإحصاءات العامة بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد. إن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليه الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.

للاستفسار يرجى الاتصال بالآنسة آمال سماوي/قسم الإنشاءات: هاتف (5300700-1327)